مملكة البحرين
وزارة الصحة

أجندة
مملكة البحرين الصحيّة

استراتيجية تحسين الصحة (٢٠١١ - ٢٠١٤)

الإصدار الثاني
٢٠١٢

2030 البحرين BAHRAIN

معا لحياة أفضل

صاحب السمو الملكي الأمير

سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى

حضرة صاحب الجلالة الملك

حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي الأمير

خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

unicef
36

أجندة
مملكة البحرين الصحية

استراتيجية تحسين الصحة

الفهرس

المقدمة ١

الرؤية والرسالة ٣

نظرة عامة على الوضع الحالي ٥

أولاً: أسس إطار الرعاية الصحية في البحرين ٥

ثانياً: التحسينات والتطورات في القطاع الصحي ٥

ثالثاً: استراتيجية الإصلاح لمزيد من التحسين ٧

مبادرات تطوير الأجندة الصحية ٩

أولاً: الحفاظ على صحة السكان من خلال تعزيز الصحة والوقاية ٩

١.١ تعزيز نظام الرعاية الصحية الأولية من خلال الكشف المبكر والوقاية ٩

٢.١ إعداد وتعزيز السياسات والخطط الوطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها ٩

٣.١ تشجيع أنماط الحياة الصحية للتقليل من الأمراض غير المعدية ١٠

٤.١ تعزيز الحماية ضد الأمراض المعدية والأمراض الناشئة حديثاً ١١

ثانياً: تكامل الخدمات في النظام الصحي ١١

١.٢ تكامل الخدمات في وزارة الصحة ١٢

٢.٢ تكامل الخدمات بين وزارة الصحة والمؤسسات الحكومية الأخرى ١٣

ثالثاً: الجودة أولا ١٦

١.٣ ضمان التزام وزارة الصحة بمتطلبات الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية ١٦

٢.٣ متابعة الاعتماد الدولي لجميع مرافق وزارة الصحة ذات الصلة ١٦

٣.٣ زيادة سلامة المرضى في مختلف مرافق وزارة الصحة ١٧

٤.٣ تعزيز ثقافة ضمان الجودة في مختلف مرافق وزارة الصحة ١٧

رابعاً: وصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية ١٧

١.٤ تحسين فرص الوصول إلى مرافق وزارة الصحة للرعاية الصحية الأولية ١٨

٢.٤ تحسين فرص الوصول إلى مرافق وزارة الصحة في مجال الرعاية الثانوية والثلاثية ١٨

خامساً: تعزيز دور وزارة الصحة في وضع السياسات والحوكمة ١٩

١.٥ تعزيز دور وزارة الصحة في وضع السياسات ١٩

٢.٥ توافق الحوكمة في مجمع السلمانية الطبي مع أفضل الممارسات الدولية ٢٠

٣.٥ توافق الحوكمة في المستشفيات والوحدات الأخرى مع أفضل الممارسات الدولية ٢٠

٤.٥ ضمان اتخاذ القرارات القائمة على المعرفة في وزارة الصحة ٢٠

٥.٥ تحسين جمع واستخدام المعلومات الصحية في أنحاء وزارة الصحة ٢١
٦.٥ دعم تشغيل الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية..... ٢١
٧.٥ إقامة الشراكة مع القطاع الخاص..... ٢٢
سادساً: استدامة الخدمات الصحية..... ٢٢
١.٦ تطوير وتبني نموذج جديد لتمويل الرعاية الصحية..... ٢٢
٢.٦ تحسين استخدام الموارد المالية وإدارة التكاليف في وزارة الصحة..... ٢٣
٣.٦ رفع مستوى قدرات الموارد البشرية في وزارة الصحة..... ٢٣
٤.٦ تحسين نظم الشراء وإدارة الموارد في وزارة الصحة ٢٤
٥.٦ صيانة وتطوير البنية التحتية لوزارة الصحة..... ٢٤
تنفيذ الأجندة ٢٥

المقدمة

في الوقت الذي تواجه فيه الرعاية الصحية في مملكة البحرين بعض التحديات غير المسبوقة إلا أن هناك فرص كثيرة واعدة. فقد تم تحقيق تقدم كبير وملموس خلال الأعموام الماضية في قطاع الرعاية الصحية في مملكة البحرين عبر تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثلاثية ، وتطوير بنية تحتية قوية للرعاية الصحية. واشتملت التطورات الأخيرة في مبادرة الإصلاح الحكومي للرعاية الصحية على إنجازات متعددة منها اعتماد مرافق الوزارة للرعاية الصحية الأولية من قبل الاعتماد الكندي ، والاستعداد لتشغيل مستشفى الملك حمد الجامعي ، والذي سيوفر الخدمات الثانوية والثلاثية، كذلك إنشاء وتشغيل الهيئة الوطنية لتنظيم المهن الصحية ، والتي تتولى مهام ترخيص وتنظيم كافة المهن و المؤسسات الصحية في القطاعين العام والخاص في مملكة البحرين.

وزارة الصحة الآن بصدد تنفيذ المرحلة الجديدة من تطوير الرعاية الصحية وقد تم البدء في ذلك من خلال دراسة وتقييم الوضع الحالي للقطاع الصحي في المملكة. حيث تم حصر الكثير من التحديات منها الزيادة في نسبة المسنين جنبا إلى جنب مع الزيادة في أعداد السكان مما يشكل ضغطا متزايدا على مرافق الرعاية الصحية العامة في البحرين. بالإضافة إلى الارتفاع في معدل انتشار الأمراض غير المعدية بسبب اتّباع أنماط الحياة غير الصحية . ومما يزيد من هذه التحديات الزيادة المضطردة في زيادة كلفة الخدمات الصحية والنقص الشديد في بعض التخصصات في الموارد البشرية.

إن الدور الرئيسي لوزارة الصحة هو العمل من أجل التصدي لهذه التحديات وضمان الاستخدام الأمثل للموارد و حماية صحة السكان وتعزيزها. وكذلك بذل الجهد المتواصل لإيجاد البدائل المناسبة لإمكانية تمويل النظام الصحي بطريقة مستدامة .

تركز هذه الوثيقة الوطنية على العديد من التحديات التي يواجهها النظام الصحي بالمملكة ، والخطط المناسبة لمواجهة تلك التحديات والمضي قدما في تنفيذ مبادرات تحسين نظام الرعاية الصحية بما يحقق رؤية وزارة الصحة.

الرؤية

حصول جميع السكان بجميع فئاتهم العمرية في مملكة البحرين على الرعاية الصحية ذات الجودة العالية لمدى الحياة.

الرسالة

تسعى وزارة الصحة وبمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة على ضمان توفير خدمات صحية ذات جودة عالية ، منظمة ومتكاملة، عادلة ومستدامة وفي متناول جميع السكان في مملكة البحرين. وتتولى وزارة الصحة دورا رئيسيا في وضع السياسات الصحية ومتابعة تنفيذها وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية من أجل رعاية صحية ذات معايير معتمدة ومبنية على الأدلة والبراهين العلمية.

أربع مبادئ مترابطة تتفق مع مبادئ الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية وتلزم لتحقيق الرؤية:

- الاستدامة
- الوصول للخدمات الصحية
- العدالة الصحية
- جودة الخدمات

في كتابة هذه الاجندة الصحية الوطنية، تم الأخذ بعين الاعتبار ارتباطها ارتباطا وثيقاً بالرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لمملكة البحرين. وتمت مراعاة وجهات نظر مختلف الاطراف ذات الصلة في قطاعات الرعاية الصحية العامة والخاصة، فضلا عن غيرها من المؤسسات الحكومية الرئيسية ومن ضمنها المجلس الأعلى للمرأة وذلك في مجال إدماج احتياجات المرأة في الخدمات الصحية و مراعاة تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في استراتيجيات الأجندة والبرامج والمشاريع المنبثقة منها، وكذلك مشاركة العديد من المهنيين والعاملين في وزارة الصحة بمختلف تخصصاتهم ومستوياتهم مما يجعلها وثيقة شاملة لتطوير القطاع الصحي في مملكة البحرين.

مستشفى الملك حمد الجامعي

نظرة عامة على الوضع الحالي

أولاً. أسس إطار الرعاية الصحية في البحرين

الرعاية الصحية هي موضع اهتمام كبير لدى جميع دول العالم التي تكافح من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في توفير الرعاية الصحية الملائمة لمواطنيها,في ظل التغيرات الديموغرافية, والتوقعات المتزايدة, النقص العالمي في التخصصيين الصحيين وارتفاع التكاليف المرتبطة بالتقنيات المبتكرة والأدوية الجديدة. وهذا يعني أن الرعاية الصحية تستهلك نسبة كبيرة ومتزايدة من الناتج الكلي المحلي, وتشكل عاملا رئيسيا في المساهمة في النمو الاقتصادي, وأصبحت من أولويات معظم الحكومات.

حسب احصائيات ٢٠١٠ فإن الإنفاق على الرعاية الصحية في البحرين يمثل نحو (٣،٤٪) (٢٠٠٧) من الناتج المحلي للمملكة. و على مدى ست سنوات (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) تضاعف مجموع الإنفاق على الصحة وارتبط هذا مع زيادة في عدد الأطباء من ١٦.٩ الى ٢٠.٨ لكل ١٠٠٠ من السكان وانخفاض في معدل وفيات الرضع إلى ٧.٢ (٢٠٠٩) لكل ١٠٠٠ ولادة حية, وزيادة في متوسط العمر المتوقع إلى ٧٦.٤ سنة.

وقد تم الاعتراف بحاجة البحرين للاطلاع عن كثب وأخذ الترتيبات اللازمة من أجل توفير الرعاية الصحية وذلك في رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ والإستراتيجية الاقتصادية الوطنية (NES). وتقود الوزارة اليوم عدة مبادرات تطويرية متنوعة في القطاع الصحي, وذلك تماشيا مع الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ .

الأموال العامة هي واحدة من المصادر الرئيسية لتمويل الرعاية الصحية في البحرين, وبالتالي فإن صانعي السياسات يبحثون لمعرفة القرارات القائمة على الأدلة لتشكيل مستقبل الرعاية الصحية, وضمان أن يتم تخصيص أموال مناسبة لتطوير واستدامة نظام الرعاية الصحية. وهذا يدعو إلى إطار رعاية صحية, معتمد على الشفافية القادرة على تلبية أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية (NES).
ولفهم التحسينات الضرورية اليوم, جرى الأخذ بآراء عدد من العاملين في مجال الصحة وكمية هائلة من البيانات لتوجيه البحرين في تطوير أجندتها الصحية.

ثانياً. التحسينات والتطورات في القطاع الصحي

في السنوات الأخيرة, نفذت حكومة البحرين سلسلة من المبادرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للتصدي لتحديات تغير الظروف الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة لجميع المقيمين في البحرين. وكان أهم تطور في برنامج الإصلاح في البحرين مقدمة من الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠, والإستراتيجية الاقتصادية الوطنية (NES).

تحدد الرؤية الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ الرؤية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية للبحرين ، في حين أن الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية (NES) تحدد المبادرات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، والعمل على التطوير المستمر لاقتصاد البحرين والمجتمع.

الأجندة الصحية لمملكة البحرين

ترتبط الأجندة الصحية مباشرة بأهداف الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ و الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية (NES). وبتعزيز قطاع الصحة في البحرين الذي يعد من أولويات الحكومة لضمان الحصول على الرعاية الصحية الجيدة لجميع المواطنين البحرينيين والمقيمين.
كما تقدم الرؤية الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ عددا من الإلتزامات لتشجيع أنماط الحياة الصحية، وتوفير الوصول السهل والعادل على الرعاية الصحية ذات الجودة العالية، وضمان تنظيم عادل لنظام الرعاية الصحية من قبل هيئة صحية مستقلة، وتطوير القوى العاملة في الرعاية الصحية. الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية (NES) نقحت مؤخرا لتعكس التعديلات التي أدخلت على المبادرات ذات الأولوية، وتعرض مجموعة من المبادرات الإستراتيجية التي تركز على تحسين قطاع الصحة، على وجه التحديد في ما يلي:

١- تعزيز الصحة الوقائية للسكان من خلال تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية، مع التركيز بشكل أكبر على برامج الفحص الصحي الدوري للأمراض غير المعدية، ووضع وتنفيذ السياسات العامة لتشجيع أنماط الحياة الصحية
٢- تكامل الخدمات الصحية في وزارة الصحة، بين الوزارة والمؤسسات الحكومية الأخرى، لتوفير الخدمات الصحية الفعالة التي تركز على احتياجات المريض
٣-توفير الخدمات الصحية ذات الجودة من خلال الحفاظ على الاعتماد الدولي للمرافق وضمان امتثالها لمعايير الهيئة الوطنية لتنظيم المهن الصحية (NHRA)
٤- الحصول على جميع خدمات الرعاية الصحية، في كل من الاولية والثانوية، وذلك من خلال زيادة المرافق الصحية وخفض فترات الانتظار
٥- تعزيز دور وزارة الصحة في وضع السياسات ومراجعة الترتيبات الإدارية والحوكمة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية
٦- استدامة الخدمات الصحية من خلال تطوير ترتيبات التمويل المستدامة، وتلبية الطلب المستقبلي على المتخصصين في الرعاية الصحية، وتحسين نظم الإدارة وتحسين نوعية البنية الأساسية
٧- تنظيم عادل لجميع مقدمي الخدمات الصحية بالقطاعين العام والخاص من خلال إنشاء وتشغيل الهيئة الوطنية لتنظيم المهن الصحية NHRA

لقد بدأت عملية إدخال وتنفيذ التحسينات في قطاع الصحة مع دراسة تشخيصية تهدف إلى تحديد نقاط القوة والتحديات التي تواجه نظام الرعاية الصحية في البحرين، كما تعمل على مقارنة نظام البحرين الصحي مع أنظمة الرعاية الصحية في بلدان محددة المعيار ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. واستنادا إلى نتائج هذه الدراسة، وضعت مقترحات للإصلاح من خلال مشاورات واسعة النطاق.

ثالثاً. استراتيجية الإصلاح لمزيد من التحسين

ظهور سمات معينة في النظام الصحي بالمملكة مثل حدوث زيادة في الأمراض غير المعدية نتيجة لتطور أنماط الحياة غير الصحية من قبل نسبة كبيرة من السكان، وتزايد عدد السكان والشيخوخة، وصعوبة الحصول على الموارد والاكتظاظ السكاني في مراكز الرعاية الصحية الأولية، والنقص في عدد العاملين في مجال الصحة لتلبية الطلب على خدمات الرعاية الصحية والارتفاع المتوقع في تكاليف الرعاية الطبية, كل ذلك خلق بيئة مليئة بالتحديات لأصحاب المصلحة.

وبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات بالقطاع الصحي والتحديات التي تواجه هذا القطاع سيتم تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل لقطاع الصحة بحيث يتماشى مع مبادرات الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ (NES)، من أجل:

- تلبية الطلب المتزايد لتقديم الخدمات نظرا لعدد سكان المملكة المتزايد؛
- معالجة مباشرة لأسباب كثير من الأمراض المعدية، والأمراض غير المعدية على وجه التحديد، أو الحد من ضرورة العلاج لاحقا؛
- العمل على سد النقص المستقبلي عبر توفير المتخصصين في الرعاية الصحية ؛
- العمل على تلبية وتوفير قدر أكبر من الجودة في تقديم الخدمات وتحسين سلامة المريض؛
- تحسين التنسيق داخل القطاع الصحي لتقديم خدمات الرعاية الصحية المتكاملة والتي يكون المريض محورها؛
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في دعم القطاع الصحي بصورة أكبر؛
- التأكيد على أن معايير ومتطلبات الجودة تطبق في القطاعين العام والخاص بصورة متساوية، وضمان استدامة خدمات الرعاية الصحية في البحرين ، بالنظر إلى أن تكاليف الرعاية الصحية آخذة في الارتفاع بسرعة أكبر من التكاليف الحكومية الأخرى، من خلال تحسين السياسات والتخطيط والتكامل والنظر في ترتيبات تمويل بديلة.

وتشمل الإستراتيجية الاقتصادية على برامج شاملة من أجل تحسين جودة الخدمات الصحية في مملكة البحرين ويتضمن هذا البرنامج سبع مبادرات رئيسية يتم تنفيذ ست منها من قبل وزارة الصحة من خلال أجندة مملكة البحرين لتطوير القطاع الصحي أما المبادرة السابعة والمختصة بتشغيل الهيئة الوطنية لتنظيم المهن الصحية فيتم تنفيذها من قبل الجهة المعنية نفسها.

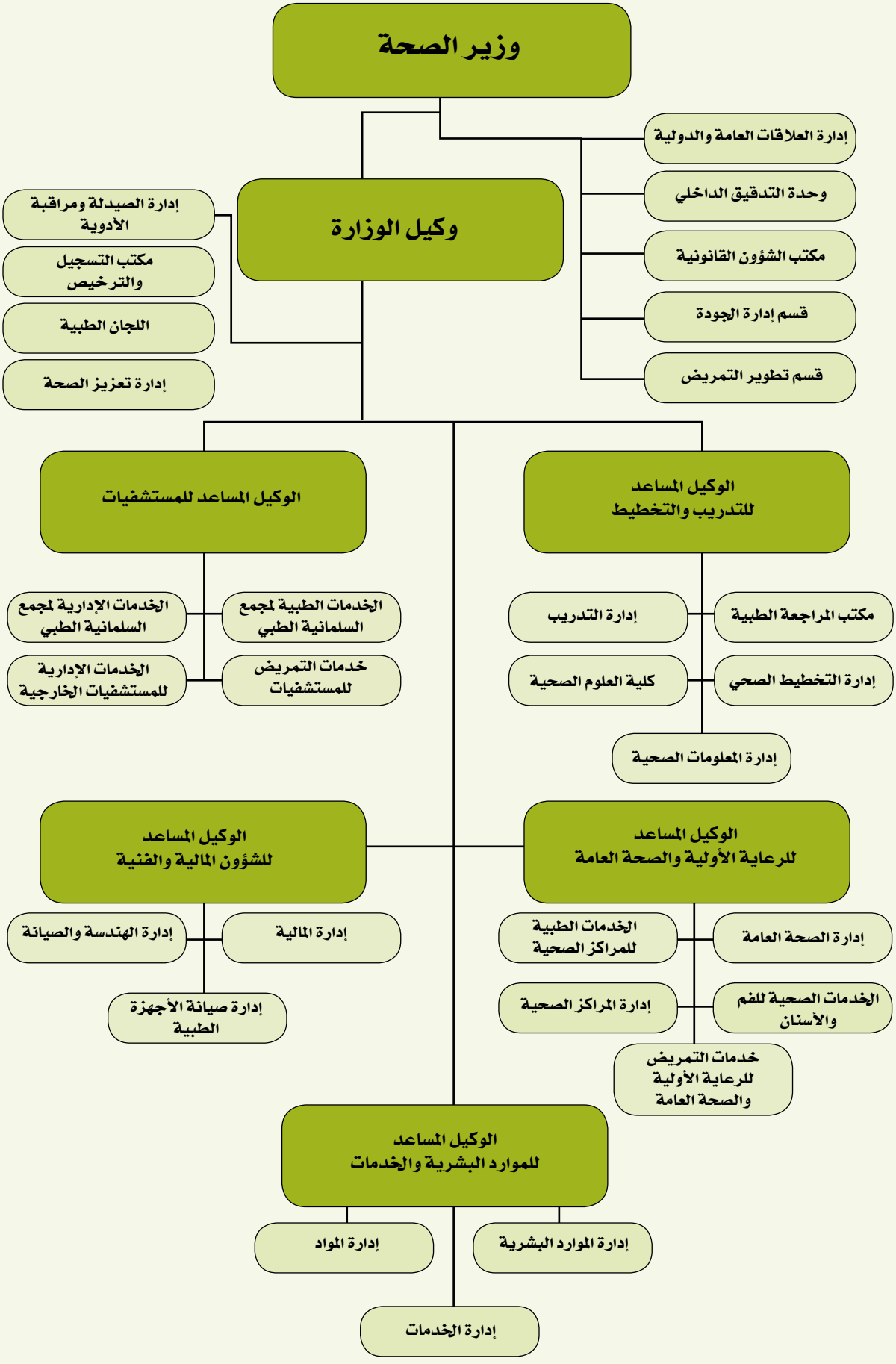
وزير الصحة
وكيل الوزارة
إدارة العلاقات العامة والدولية
وحدة التدقيق الداخلي
مكتب الشؤون القانونية
قسم إدارة الجودة
قسم تطوير التمريض
إدارة الصيدلة ومراقبة الأدوية
مكتب التسجيل والترخيص
اللجان الطبية
إدارة تعزيز الصحة
الوكيل المساعد للمستشفيات
الخدمات الطبية لمجمع السلمانية الطبي
الخدمات الإدارية لمجمع السلمانية الطبي
خدمات التمريض للمستشفيات
الخدمات الإدارية للمستشفيات الخارجية
الوكيل المساعد للتدريب والتخطيط
مكتب المراجعة الطبية
إدارة التدريب
إدارة التخطيط الصحي
كلية العلوم الصحية
إدارة المعلومات الصحية
الوكيل المساعد للشؤون المالية والفنية
إدارة المالية
إدارة الهندسة والصيانة
إدارة صيانة الأجهزة الطبية
الوكيل المساعد للرعاية الأولية والصحة العامة
إدارة الصحة العامة
الخدمات الطبية للمراكز الصحية
الخدمات الصحية للفم والأسنان
إدارة المراكز الصحية
خدمات التمريض للرعاية الأولية والصحة العامة
الوكيل المساعد للموارد البشرية والخدمات
إدارة المواد
إدارة الموارد البشرية
إدارة الخدمات

مبادرات تنفيذ الإستراتيجية في وزارة الصحة

الهدف الاستراتيجي ١

أولاً: الحفاظ على صحة السكان من خلال تعزيز الصحة و الوقاية

تحظى العناية بصحة السكّان على المستوى الوطني أولوية كبرى حيث يتم العمل على تحقيق ذلك من خلال الجهود المستمرة لوزارة الصحة لتعزيز قدرات خدمات الرعاية الصحية الأولية ليس لتوفر الخدمات العلاجية فحسب ولكن للعمل أيضا على تعزيز وتحسين صحة السكان من خلال زيادة التركيز على برامج الكشف المبكر للأمراض، وتطوير وتنفيذ السياسات العامة لتشجيع أنماط الحياة الصحية.

١.١ تعزيز نظام الرعاية الصحية الأولية من خلال الكشف المبكر والوقاية

ستعمل الوزارة على زيادة فرص نجاح العلاج من خلال تشجيع الكشف المبكر عن الأمراض غير المعدية حيث تعتبر أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان من الأسباب الرئيسية للوفاة في مملكة البحرين، وهناك الكثير مما يمكن القيام به من خلال الكشف المبكر للتقليل من الإصابة بهذه الأمراض وما يتبعها من تكاليف وتعقيدات في العلاج.

وستقوم الوزارة بإعادة توجيه نظام الرعاية الصحية الأوليةمن أجل رفع الوعي بعوامل الاختطار لدى السكان والعاملين في المجال الصحي للتعرف على مؤشرات المراضة وعوامل الإختطار للإصابة بهذه الأمراض. ولتحقيق ذلك سيتم تطوير البرامج الوقائية مع وضع أدوات التقييم والمتابعة و التركيز على تحسين وتعزيز برامج الكشف المبكر للأمراض.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- تنفيذ برامج الكشف المبكر بالمراكز الصحية والمجتمع من أجل اكتشاف عوامل الخطورة المؤدية للإصابة بالأمراض غير المعدية
- تعزيز التنسيق بين الخدمات وإنشاء و تشغيل عيادات الفحص الدوري والأصحاء في كل محافظة حتى نهاية العام ٢٠١٦
- الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي وعنق الرحم للنساء الاكثر عرضة للوصول إلى ٣٠٪ من الفئة المستهدفة بحلول عام ٢٠١٦

١.٢ بناء وتعزيز السياسات والخطط الوطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها

من أجل تعزيز الوقاية والسيطرة على الأمراض غير المعدية، قامت الوزارة بوضع سياسة وطنية لإطار عمل القوانين والتوجيهات والأنظمة. وهي مصممة لحماية الصحة العامة من خلال إجراء تدابير مثل فرض قيود على التدخين في الأماكن العامة ومناطق أخرى معينة، وضمان سلامة الغذاء ووضع البطاقة الإعلامية على المواد الغذائية والمشروبات، بحيث يكون

المستهلك على بينة من مكونات ما يبتاعه. وتشمل التدابير الأخرى السياسات الاقتصادية التي تشجع على استهلاك السلع الصحية أكثر من غير الصحية.
ولضمان إتباع منهج شامل للوقاية من الأمراض والتحكم بها، ستقوم الوزارة بالتركيز على اتخاذ تدابير استشارية لتشجيع مشاركة ومساندة ممثلي القطاعات الرئيسية في عملية وضع السياسات.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- تنفيذ الخطة الوطنية للوقاية والسيطرة على الأمراض غير المعدية خلال عام ٢٠١٢ وذلك بهدف تخفيض نسبة الوفيات من الأمراض غير المعدية بنسبة ٢٥٪ عن النسبة الحالية بين البالغين (٧٠-٣٠) خلال الخمسة عشر سنة القادمة
- تأسيس لجنة للأمراض غير المعدية لتنسيق ورصد الأنشطة والبرامج المتعلقة خلال عام ٢٠١٢
- تنفيذ سياسات وضع البطاقة الإعلامية على المنتجات الغذائية في العام ٢٠١٤ وتنفيذ سياسة الحد من استهلاك الملح وحظر الدهون المتحولة وذلك خلال الخمسة عشر سنة القادمة

٣.١ تشجيع أنماط الحياة الصحية للتقليل من الأمراض غير المعدية

يعتبر تحفيز وتوعية ودعم الأفراد والأسر على اتخاذ خيارات صحية في حياتهم اليومية عاملاً رئيسياً في التقليل من انتشار الأمراض غير المعدية. حيث يجب أن يتكامل تعزيز الصحة مع الخدمات الصحية. وتتوزع المسؤولية بين الأفراد والمجتمع المدني، والمهنيين الصحيين ومؤسسات الخدمات الصحية، ونظم التأمين الاجتماعي، والجهات الحكومية و غير الحكومية. و ستقود وزارة الصحة عملية وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية تحدد مختلف البرامج والأطر الزمنية، ومؤشرات الأداء اللازمة لتهيئة البيئة التي تشجع السكان على إتباع أسلوب حياة صحي. وستقدم خطة تعزيز الصحة التي ستنفذها الوزارة: المشورة ورفع مستوى الوعي العام على سبيل المثال عواقب التدخين، وقلة ممارسة التمارين الرياضية بانتظام، والنظام الغذائي غير الصحي وغيرها من الاختيارات الخاطئة لسلوكيات الحياة.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- وضع خطة عمل وطنية لتشجيع أنماط الحياة الصحية، التي تشمل عددا من البرامج، بما في ذلك الأطر الزمنية ومؤشرات الأداء الرئيسية حتى العام ٢٠٢٥ وذلك لتحقيق الغايات التالية خلال الخمسة عشر سنة القادمة:

١. الحد من انتشار السمنة
٢. خفض معدل انتشار الخمل البدني بين البالغين ١٨ سنة فما فوق بنسبة ١٠٪ عن الوضع الحالي
٣. خفض معدل استهلاك التبغ بين المدخنين من الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق بنسبة ٣٠٪ عن الوضع الحالي خلال ١٥ سنة القادمة

٤. خفض معدل تناول ملح الطعام (الأقل من ٥ جرام في اليوم) بنسبة ٣٠٪ بين البالغين (١٨ سنة فما فوق)
٥. التخلص التام من الزيوت المهدرجة جزئياً في إنتاج الأغذية
٦. زيادة نسبة الأشخاص الذين يتناولون ٥-٣ حصص يومياً من الخضروات والفواكه بنسبة ٣٠٪ عن الوضع الحالي.

- تنفيذ برنامج تعزيز خدمات طب الأسنان في خمسة مراكز صحية لتغطية ٣٠ ٪ من الفئة المستهدفة خلال عام ٢٠١٢
- مواصلة تقوية برامج تعزيز الصحة في المدارس وأماكن العمل

٤.١ تعزيز الحماية ضد الأمراض المعدية والأمراض الناشئة حديثاً

تعتبر المراقبة عنصراً أساسياً في منع ومكافحة الأمراض المعدية. وستقوم الوزارة بتعزيز أنشطة المراقبة والرصد من خلال التخطيط السليم والتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى على المستوى الوطني. وعلى وجه التحديد، ستقوم الوزارة بتطوير خدماتها السريرية والمختبرية، ووضع خطة إستراتيجية لمواجهة مخاطر الصحة العامة التي تم تحديدها وسوف تبذل المزيد من الجهود للتقليل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأمراض المعدية على السكان. وستركز الوزارة على وجه الخصوص في تعزيز تدابير الرقابة على الأغذية وضوابط الصحة البيئية، بالإضافة إلى مراقبة وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- الاستمرار في الوقاية من الأمراض المعدية من خلال الحفاظ على معدل تطعيم ٩٩٪ من الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن خمس سنوات
- تعزيز نظام الرصد الوبائي وسيوفر النظام تقارير متسقة، ولتسهيل جمع المعلومات وإتاحة الفرصة لتحليل البيانات
- تحديد مجالات التركيز ذات الأولوية التي يتعين معالجتها، على أساس مجموعة من معايير التقييم المتفق عليها في مجال الأمراض السارية، وإعداد خطة عمل لمعالجة المجالات ذات الأولوية
- تنفيذ خطط الكوارث والطوارئ وضمان التنسيق بين أصحاب المصلحة وإدارة فعالة للأزمة
- تطوير وتحسين خدمات المختبرات القائمة بنهاية عام ٢٠١٢
- تعزيز رصد وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية

ثانياً: تكامل الخدمات في النظام الصحي

تسعى جميع دول العالم إلى مواجهة التحديات التي تفرضها الحالات الطبية المعقدة والتي عادة ما تصاحبها حالات مرضية أخرى تتطلب العلاج في أكثر من مؤسسة واحدة. ويشكل

الهدف الاستراتيجي ٢

التحول الديموغرافي وأسلوب الحياة والحاجة لعلاج المرضى بشكل فعال من حيث التكلفة وبالقرب من منازلهم إلى أقصى حد ممكن، تحديات كبيرة لنظام الرعاية الصحية ومواردها في البحرين. ولمواجهة مثل هذه التحديات، ستحتاج وزارة الصحة إلى تطوير خدمات صحية فعالة ومتكاملة يكون محورها المريض في جميع المرافق الحكومية.

١.٢ تكامل الخدمات في وزارة الصحة :

عادة ما يتم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثلاثية بكفاءة وبشكل تعاوني، إلا أن التعقيد المتزايد لنظام الرعاية الصحية، وإضافة مرافق جديدة مثل مستشفى الملك حمد الجامعي يتطلب قدراً أكبر من التكامل بين جميع مرافق ومقدمي الخدمات في وزارة الصحة للوصول للرعاية المثلى للمرضى والكفاءة في التكاليف. و لتحقيق هذا المستوى من التكامل هناك عدد من المسائل الحرجة تحتاج التصدي لها، وهذه تشمل:

الحوكمة والتنسيق:

تضمن وزارة الصحة على أن ترتيبات الحوكمة لديها تؤدي إلى تحسين التنسيق بين جميع مرافق وخدمات الرعاية الصحية الأولية، الثانوية والثلاثية، والتأكد من أن خطط الخدمات متكاملة، وتركز على احتياجات المريض.

الأدوار والمسؤوليات:

إن أدوار ومسؤوليات جميع مقدمي الخدمة في الرعاية المتكاملة سيتحدد بوضوح في كل مرحلة.

التواصل بين المرافق والخدمات:

تطوير قنوات التواصل بين جميع مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية. كما ستتحسن العمليات التنظيمية لضمان التنسيق بين جميع مقدمي الخدمات وقطاعات الرعاية الصحية.

البوابة الاولى لحفظ الصحة العامة:

سيكون لمقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية دورا رئيسيا في ضمان الحصول على الرعاية المناسبة في الوقت المناسب. وسيتم تحقيق ذلك بضمان مسئولية الرعاية الأولية في تقديم التوعية للمجتمع والطب الوقائي بالإضافة إلى علاج الأمراض المزمنة وإحالة المرضى إلى الرعاية الصحية الثانوية المناسبة أو غيرها من المرافق الصحية عند الحاجة.

نظام إدارة الأداء:

يعتبر الحفاظ على خدمات ذات جودة عالية هو جانب مهم جدا في النظام المتكامل. سوف يتم مراقبة أداء المرافق ومقدمي الخدمة عن كثب للتأكد من أن المؤشرات الحيوية الهامة مثل: الوقت اللازم للتنقل من مرفق صحي إلى الآخر) تطابق المعايير وتساعد على ضمان عدم التحامل على مساس أداء النظام برمته من أداء منشأة واحدة.

المريض هو محور اهتمام توفير الخدمات الصحية :

سوف يعمل صانعي السياسات والأطباء لضمان سلاسة رحلة المريض العلاجية قدر الإمكان . وتقديم الخدمة في المرفق الصحي المناسب من قبل الطبيب المناسب في الوقت المناسب، لإعطاء أفضل فرصة ممكنة لنتائج أفضل مع إعطاء الأهمية إلى تجربة المرضى.

تغيير المعتقدات:

سيتم تعليم المرضى على الوقاية الصحية، وعلاج الأمراض المزمنة (ويمكن أن يتم الكثير من ذلك في المنزل)، وضرورة إجراء الفحوص الدورية. و سوف يتم التشاور معه حول تنفيذ الخطه العلاجية الخاصة به مع شرح سبب علاجه في المرفق المعني، ولماذا يقترح أن يتم القيام بعلاجه في مرفق صحي دون غيره.

إعداد المهنيين في الرعاية الصحية:

ضمان تكامل نظام الرعاية الصحية سوف يحتاج إلى دعم من الموظفين المدربين تدريبا جيداً وملتزمين بتكامل الرعاية وعلاج المرضى في البيئة المناسبة. ولتحقيق ذلك يتطلب التدريب المنتظم والمستمر في التعامل مع اتجاه المرض، والتغيرات الديموغرافية واحتياجات المريض بالإضافة لتوفير السياسات الصحية والبروتوكولات المعنية بالتكامل لجميع الأطباء والممرضين والوظائف المساندة والمساعدة الأخرى.

المبادئ التوجيهية للإدارة والإحالة:

يتم تطوير المبادئ التوجيهية السريرية لعلاج الحالات والأمراض المعينة من قبل المهنيين المعنيين للحد من مسار المريض الرأسي والأفقي ومضاعفة سلامة المريض .

تطوير نظم المعلومات بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات:

سوف تتوجه الوزارة لجعل السجلات والمعلومات أكثر سهولة في الحصول عليها واسترجاعها من قبل مقدمي الخدمات الصحية من أجل تعزيز رعاية فعالة وآمنة. سوف يكون نظام المعلومات جاهزا وسهل الوصول لمقدمي الخدمات وذلك لتمكينهم من تبادل المعلومات بين جميع مستويات الرعاية في أي مكان .

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- تطوير وبدء تنفيذ إستراتيجية لدمج خدمات وزارة الصحة، وتتضمن كل واحدة من المسائل التي تم ذكرها أعلاه خلال عام ٢٠١٤.

٢.٢ تكامل الخدمات بين وزارة الصحةو المؤسسات الحكومية الأخرى

تقدم وزارة الصحة خدمات صحية إضافة إلى ما تم توفيره أيضا من قبل جهات حكومية أخرى مثل مستشفى قوة دفاع البحرين، وعدد من المؤسسات الحكومية والخاصة . إلا أن التنسيق والتكامل بين هذه الأطراف كان محدوداً حتى الآن، بالرغم من وجود بروتوكولات وترتيبات ناجحة ومعمول بها في بعض المجالات، مثل تلك التي بين وزارة الصحة ومركز الشيخ محمد

بن خليفة التخصصي للقلب. هناك حاجة أكبر لمزيد من التكامل بين القطاعات والمرافق، لضمان الاستخدام الأكثر فاعلية للموارد والمعدات، وتسهيل حصول المرضى على العلاج. وبالتالي ستعمل وزارة الصحة إلى جانب غيرها من مقدمي خدمات الرعاية الصحية الحكومية في البحرين من أجل: (١)ضمان التواصل الفعال والتنسيق فيما بينها (٢) وضع وتنفيذ سياسات صحية وطنية لتكامل الخدمات الصحية (٣) تحديد الأدوار والمسؤوليات لجميع الجهات المعنية (٤) وضع النظم والعمليات اللازمة ويهدف كل ذلك إلى ضمان تركيز الرعاية الصحية المقدمة على احتياجات المرضى.

وكل ذلك يهدف إلى أن تكون حاجة المريض هي محور الرعاية الصحية، وستساهم هذه الأهداف جميعها إلى ضمان أن تتمركز الرعاية الصحية المقدمة على احتياجات المرضى. ولتحقيق هذا المستوى من التكامل هناك عدد من المسائل الجوهرية التي تحتاج إلى معالجة ، وهذه تشمل:

التنسيق:

ستقوم الحكومة على وضع نظام حوكمة وآليات تنسيق مناسبة لضمان التنفيذ الفعال لنظام الرعاية الصحية المتكامل في جميع المجالات، يسمح للمرضى الانتقال بسلاسة بين جميع مقدمي الخدمات الصحية في البحرين. مثال على ذلك، تنفيذ السياسات والترتيبات بحلول عام ٢٠١٢ لضمان فعالية إحالة المرضى من المراكز الصحية الأولية إلى مستشفى الملك حمد أو مركز السلمانية الطبي من خلال نظام مركزي.

الأدوار والمسؤوليات:

سيتم تحديد أدوار ومسؤوليات جميع مقدمي الخدمات الصحية بوضوح لضمان توفير خدمات متكاملة واستخدام للموارد على نحو فعال. وسيتم تخطيط مسار المرضى داخل المنظومة بوضوح لضمان فعالية وجودة العناية.

التواصل بين أصحاب المصلحة :

سيتم وضع قنوات لاستمرار التواصل والارتباط بين جميع مقدمي الخدمات لضمان أفضل رعاية للمرضى. و ستتطور العمليات التنظيمية لضمان التنسيق بين جميع مقدمي الخدمات وقطاعات الرعاية، وبحلول عام ٢٠١٢، ستحدد وزارة الصحة الأدوار والمسؤوليات والفرص المتاحة للتنسيق والتعاون بين مرافق وزارة الصحة ومرافق الرعاية الصحية الأخرى.

المريض محور الرعاية الصحية :

سيعمل كل من المنظمين وصانعي السياسات ومقدمي الخدمات على ضمان أقصى درجات التمسك بسياسات وزارة الصحة ومقدمي الخدمات من الجهات الأخرى التي عمل معها. و سيضمن نظام تقديم الخدمة من أن المرضى في المرفق الأنسب لحالتهم، ويجري علاجه من قبل الطبيب المناسب، في الوقت المناسب، لإعطاء أفضل فرصة ممكنة لنتائج أفضل مع أخذ تجربة المرضى بعين الاعتبار.

تطوير نظم المعلومات (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات):

ستكون سجلات المرضى والمعلومات في متناول مرافق وزارة الصحة وجميع مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأخرى في البحرين.حيث أن معلومات المرضى والسجلات الطبية ستكون تحت ترتيبات سرية مناسبة.

الإطار التنظيمي:

ستضمن هيئة تنظيم المهن الصحية توفير خدمات الرعاية الصحية المتكاملة عن طريق وضع حوافز لمقدمي الخدمة، وتعزيز التنسيق فيما بينها ووضع المعايير التنظيمية التي تتيح للمريض أن يكون محور الخدمات.

بالإضافة إلى المسائل المذكورة أعلاه، سوف تسعى وزارة الصحة للتكامل والتعاون مع الوزارات الأخرى لمعالجة المحددات الاجتماعية للصحة وغيرها وضمان أن الصحة منتهجة في جميع سياساتها. ومثل هذا النهج سيتيح تكامل المجالات الطبية في السياسات الوطنية مما يسهم في تطوير الصحة.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- تطوير وبدء تنفيذ إستراتيجية لدمج وزارة الصحة وغيرها من خدمات الرعاية الصحية وتتضمن كل واحدة من المسائل المذكورة أعلاه (قيد ٢.٢)

٣
الهدف الاستراتيجي

ثالثاَ: الجودة أولاً

تعتبر الجودة من أهم مقومات تقديم خدمات الرعاية الصحية. على المستوى الوطني؛ فالتركيز مستمر على الجودة وسلامة المرضى من خلال إصلاح السياسات وإجراء التغييرات التشريعية، بما في ذلك تأسيس الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، والعمل على اعتماد مجمع السلمانية الطبي ومستشفى الأمراض النفسية وحصول مراكز الرعاية الصحية الأولية في المملكة على الاعتماد من قبل هيئة الاعتماد الدولية.
وبناءًا على هذه الجهود، سوف تقوم الوزارة بتنفيذ عدد من المبادرات للمزيد من التطوير على إطار عمل جودة الرعاية الصحية في البحرين.

٣.١ ضمان التزام وزارة الصحة بمتطلبات الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية

قبل تأسيس الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، اقتصر تنظيم المرافق والخدمات الصحية على القطاع الخاص. وبموجب القانون الجديد، سيشمل ذلك الخدمات والمرافق التي تقع تحت مسؤولية وزارة الصحة. وبالتالي يتعين على الوزارة اتخاذ خطوات عاجلة لضمان أن تلبي جميع مرافقها المعايير الصادرة عن الهيئة للترخيص وتقديم الخدمات.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:
- التنسيق مع المنظمات الحكومية لمراجعة السياسات ذات الصلة مع مراعاة الجوانب الصحية

٣.٢ متابعة الاعتماد الدولي لجميع مرافق وزارة الصحة ذات الصلة

ستكون مؤسسات الرعاية الصحية مسؤولة عن ضمان الجودة وتوفير النظم المناسبة لسلامة المرضى. ويعتبر الحصول على الاعتماد الدولي مؤخرا داعماً مهماً لهذا العمل، لذلك من الأهمية أن تضمن الوزارة حفاظ مرافقها على الاعتماد الدولي باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لذلك.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:
- تأخذ وزارة الصحة كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الاعتماد السابقة للحفاظ على اعتماد منشآتها و المضي قدما

٣.٣ زيادة سلامة المرضى في مختلف مرافق وزارة الصحة

ولدعم الممارسات الجيدة وسلامة المرضى، ستعمل الوزارة على اعتماد معايير سريرية لمرافقها، ووجود مبادئ توجيهية ومؤشرات للحالات الشائعة، تكون متاحة لجميع المتخصصين في الرعاية الصحية، وتطبيق تدقيق سريري داخلي وخارجي، وأن تلقى الاحتياجات الأساسية للمرضى الاهتمام المناسب، بما في ذلك اعتبارات الخصوصية وسرية المرضى.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- وضع ومراجعة وتحديث الدلائل الإرشادية السريرية وغير السريرية المستندة للبراهين العلمية في مختلف جوانب الرعاية الصحية للمرضى، خلال عام ٢٠١٢
- تصميم وتنفيذ البروتوكولات لسلامة المرضى، خلال عام ٢٠١١

٣.٤ تعزيز ثقافة ضمان الجودة في مختلف مرافق وزارة الصحة

يتعين على وزارة الصحة أن تضمن التحسين المستمر للجودة في مرافقها الطبية والإدارية. و لذلك ستقوم الوزارة باعتماد إطار عمل جديد لضمان الجودة لتحديد الآثار الجانبية للأدوية والإبلاغ عنها، والتحقيق فيها، وتعميم الاستفادة منها، وكذلك تعزيز برنامج مكافحة العدوى. ومن خلال إطار العمل الجديد ستشجع الوزارة الموظفين على العمل معاً لضمان تقديم الخدمات بكفاءة.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- تعزيز برنامج مكافحة العدوى و ذلك بتطوير آلية الضبط و التبليغ عن الحوادث والحوادث الجانبية، خلال عام ٢٠١٢
- وضع وتنفيذ إطار جديد لضمان الجودة لإدارات و أقسام وزارة الصحة والقطاعات لضمان فعالية وكفاءة الخدمات، خلال عام ٢٠١٢

رابعاً: وصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية

٤
الهدف الاستراتيجي

حققت البحرين تقدماً مطرداً على مدى العقود الأربعة الماضية في تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وتمكنت من إقامة بنية تحتية قوية للرعاية الصحية. إلا إنه نظراً لتسارع الزيادة في الطلب على الخدمات الصحية مع التحولات الديموغرافية و النمو السكاني و انتشار بعض الأمراض بالإضافة للنقص في توفير بعض المهنيين الصحيين قد يشكل تحدياً مستقبلياً. وفي هذا الإطار ستقوم وزارة الصحة بتنفيذ المبادرات التالية لضمان تحسين فرص حصول المواطنين والمقيمين على الرعاية الصحية المطلوبة.

٤.١ تحسين فرص الوصول إلى مرافق وزارة الصحة للرعاية الصحية الأولية

ستقوم وزارة الصحة، علاوة على المبادرات الأخرى (على سبيل المثال: الوقاية من الأمراض، برامج التوعية والترتيبات البديلة لتمويل الرعاية الصحية)؛ بالعمل على تعزيز الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية بشكل ميسر، وذلك من خلال خفض نسبة عدد السكان لكل مركز صحي إلى(٢٠,٠٠٠) نسمة، وزيادة متوسط وقت الاستشارة الطبية في المراكز الصحية إلى(١٠) دقائق.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- اتخاذ خطوات للحد من الاكتظاظ السكاني في طلب الخدمات الصحية من خلال بناء عدد من المراكز الصحية الجديدة وتشغيل ثلاثة مراكز جديدة، حتى عام ٢٠١٢
- فتح ٥ عيادات تخصصية للتقليل من الإحالة إلى مجمع السلمانية الطبي SMC
- تشغيل مركزين صحيين إضافيين لمدة ٢٤ ساعة، حتى عام ٢٠١٤
- زيادة عدد الوحدات المتنقلة للمسنين بنسبة ٢٥٪، من خلال زيادة عدد السيارات المتاحة، والموظفين، بحلول عام ٢٠١١

٤.٢ تحسين فرص الوصول إلى مرافق وزارة الصحة في مجال الرعاية الثانوية والثلاثية

شكل افتتاح مستشفى الملك حمد الجامعي خطوة هامة في سبيل تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الثانوية والثلاثية الحكومية، من خلال توفير ٣١٢ سريراً إضافي. وبالإضافة إلى هذا، ستعمل وزارة الصحة على مراقبة قوائم الانتظار لإجراء بعض العمليات الجراحية و العيادات الخارجية و اتخاذ اللازم، والقيام بمراجعة شاملة لقوائم الانتظار الطويلة فيها. وسيتم ذلك بالتنسيق مع المبادرات الأخرى، منها على سبيل المثال، مراجعة السياسات المتعلقة بمدة الإقامة في المرافق ذات التكلفة العالية. كما ستعمل وزارة الصحة بالتنسيق مع مستشفى الملك حمد الجامعي والخدمات الطبية الملكية على فتح فترات طبية ثلاثية متخصصة في مختلف المجالات الصحية

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- تقليل زمن الاستجابة لطلب سيارة الإسعاف من ١٣ دقيقة إلى ١٠ دقائق بحلول عام ٢٠١٤
- فتح مراكز تخصصية علاجية تشمل مركز وطني للسرطان ومركز وطني للسكلر ومركز علاج أمراض الدم الوراثية
- مشروع مستشفى للإقامة الطويلة
- مشروع فتح مراكز أخرى لغسيل الكلى بالمحافظات
- إنشاء مركز زراعة الأعضاء
- فتح عيادات تخصصية بالمراكز الصحية مثل عيادة الجلد، العظام، والعيون
- تطوير وتغيير الأجهزة التشخيصية بأجهزة حديثة مثل جهاز الرنين المغناطيسي وكذلك

جهاز الفحص المقطعي بالكمبيوتر

- الإنتهاء من إنشاء وحدة العناية القصوى الحديثة بسعة ٢٢ سريراً
- الإنتهاء من إنشاء مبنى جديد للصيدلية تخدم ١٢٠ مراجع في الوقت الواحد
- استبدال أجهزة علاج السرطان بأجهزة حديثة linear accelerator
- افتتاح مركز غسيل الكلى بالبسيتين
- إلى جانب التحسينات التي أدخلت في عام ٢٠٠٥، سيتم الحفاظ على انخفاض قوائم الانتظار لخدمات الرعاية الصحية الثانوية والثلاثية في مرافق وزارة الصحة، بما في ذلك العلاج الصحي غير الطارئ للعمليات الجراحية العامة و السرطانية و جراحة العيون والعظام والفحوص الإشعاعية لأمراض القلب

خامساً: تعزيز دور وزارة الصحة في صنع السياسات والحوكمة

٥
الهدف الاستراتيجي

نظراً لكبر حجم وتعدد العوامل المؤثرة في النظام الصحي فإن هناك حاجة لإعادة النظر في ترتيبات الحوكمة للمحافظة على فعالية النظام. ويشمل هذا تحديد أدوار جميع الجهات المعنية عن المرافق و الخدمات الصحية والنتائج المرتبطة بها. في الفترة المقبلة سوف يتم زيادة الاهتمام بدور الوزارة كواضع للسياسات بهدف مواصلة القيام بمسؤوليتها الشاملة لصيانة و حفظ الحالة الصحية للسكان وأداء نظام الرعاية الصحية بصورة عامة. وستقوم الوزارة بالنظر في تفويض قدر أكبر من المسؤوليات في توفير الخدمات، إما عن طريق المزيد من الاستقلالية التشغيلية داخل الوزارة، أو من خلال التعاقد مع القطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

٥.١ تعزيز دور وزارة الصحة في وضع السياسات

من أجل تعزيز دورها في وضع السياسات، سوف تقوم الوزارة بالتركيز على ضمان وجود سياسات وطنية صحية فعالة، بما في ذلك الوضوح بشأن المسؤولية عن النتائج المبنية على البراهين و الأدلة العلمية التي تدعم كل عنصر من العناصر الواردة في الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية والموجودة بمزيد من التفاصيل في أجندة مملكة البحرين لتطوير القطاع الصحي. وسوف يتطلب ذلك زيادة فعالية استخدام البيانات والموارد، وزيادة التنسيق في جميع قطاعات الوزارة من أجل تعزيز التكامل والحوار الفعال مع الأطراف المعنية ووضع سياسات صحية محددة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- تحسين البنية التحتية لتعزيز قدرات وزارة الصحة في وضع السياسات الصحية ، بما في ذلك تطوير الهياكل والإجراءات والنظم والموارد البشرية
- صياغة رؤية واضحة لمستقبل دور وزارة الصحة، وتحديد الفجوات في السياسات الصحية، ونشر وثيقة السياسة الوطنية للصحة

٥.٢ توافق الحوكمة في مجمع السلمانية الطبي مع أفضل الممارسات الدولية

يستهلك مجمع السلمانية الطبي أكثر من نصف موارد وزارة الصحة ، لذا من المهم أن تكون ممارسات الحوكمة في المجمع فعالة وتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. للاستخدام الفعال لموارد المجمع، يحتاج مجمع السلمانية الطبي إلى منحه المزيد من الاستقلالية التشغيلية في إطار مساءلة صارمة. وستقوم الوزارة بمراجعة مدى كفاية هيكل الحوكمة الحالي وتنفيذ الترتيبات الجديدة التي يمكن أن تشمل على سبيل المثال، مجلس إدارة مستقل وإدارة مخصصة للمستشفى، بما في ذلك الرئيس التنفيذي. وينبغي أن يصاحب هذه التغييرات وجود آليات لإدارة الأداء لضمان توفير الخدمات للمرضى بكفاءة.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- وضع وتنفيذ خطة انتقالية لضمان توافق حوكمة مجمع السلمانية الطبي SMC مع أفضل الممارسات الدولية
- التأكد من أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجمع السلمانية الطبي SMC
- الاتفاق على مؤشرات الأداء بين وزارة الصحة ومجلس إدارة مجمع السلمانية الطبي SMC

٥.٣ توافق الحوكمة في المستشفيات والوحدات الأخرى مع أفضل الممارسات الدولية

تماشياً مع التغييرات المقترحة على ممارسات الحوكمة في مجمع السلمانية الطبي، ستقوم الوزارة بمراجعة هيكل الحوكمة لمستشفياتها وخدماتها الصحية الرئيسية لضمان تماشيها مع أفضل الممارسات الدولية. ويجب أن يسمح الهيكل الجديد لخدمات الصحة الحكومية الأخرى بالمستوى المناسب من الاستقلالية والمرونة لتلبية أعلى المعايير، ضمن إطار عمل لتخصيص الموارد والمساءلة. ستقوم الوزارة بوضع آليات لإدارة الأداء لضمان توفير الخدمات للمرضى بكفاءة من خلال عملية مماثلة لإعادة هيكلة الحوكمة في مجمع السلمانية الطبي.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- وضع الإطار القانوني والحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ الترتيبات الإدارية الجديدة
- التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يتم تعيينهم، ووضع الأدوار و مؤشرات الأداء المتفق عليها بين وزارة الصحة والمجلس

٥.٤ ضمان اتخاذ القرارات القائمة على المعرفة في وزارة الصحة

تقوم الوزارة من خلال إدارة المعلومات الصحية، بجمع ونشر قدر كبير من معلومات الرعاية الصحية في البحرين، إلا أنه لا يتم تحليل الكثير منها.

و بما أن اتخاذ القرارات القائمة على المعرفة تعتمد على البيانات الصادرة من البحوث و الأدلة العلمية، ستقوم وزارة الصحة باستبدال نظام المعلومات الصحية الحالي وستطور

قدراتها على تحليل البيانات من خلال إنشاء وحدة للبحوث المتعلقة بالنظام الصحي في إدارة التخطيط الصحي، حيث تساهم هذه الوحدة في إعداد ونشر نتائج دراسات وبحوث عن فعالية النظام الصحي وتقارير مرحلية للأداء وسيتم استخدام هذه المعلومات في وضع السياسات واتخاذ القرارات الإستراتيجية المبنية على المعلومات الدقيقة.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- إنشاء وحدة للبحوث الصحية في إدارة التخطيط الصحي في الوزارة
- إجراء تقييم رسمي لتحديد الاحتياجات الصحية للسكان على أساس منتظم

٥.٥ تحسين جمع واستخدام المعلومات الصحية في أنحاء وزارة الصحة

كما ذكر سابقاً، تتطلب عملية اتخاذ القرارات القائمة على المعرفة إلى دعم من حيث توافر المعلومات الدقيقة والموثوقة ذات الصلة وفي الوقت المناسب. وستقوم وزارة الصحة بالاستثمار في القوى البشرية والموارد الأخرى اللازمة، لاستبدال نظام المعلومات الصحية الحالي بنظام حديث وشامل لأفضل الممارسات، سيأخذ في الاعتبار احتياجات النظام الصحي في البحرين للمعلومات السريرية والإحصائية والمالية بالتعاون مع القطاعات الحكومية الأخرى ذات الصلة كالهيئة الوطنية لتنظيم المهن الصحية و الجهاز المركزي للمعلومات.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- تحديد مجال متطلبات البنية التحتية لنظام معلومات شامل وتعزيزه وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية الرئيسية والبدء في تنفيذ أعماله الجديدة

٦.٥ دعم تشغيل الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية

في عام ٢٠١٠ تأسست هيئة المهن والتراخيص الصحية (NHRA) لضمان تطبيق متطلبات المعايير والجودة بالتساوي بين القطاعين العام والخاص، ولرفع جودة تلك المعايير، ولتشجيع القطاع الخاص للمشاركة بدور أكبر في تقديم الرعاية الصحية. وستتحمل الهيئة مسؤولية ترخيص وتنظيم مزودي خدمات الرعاية الصحية والمهنيين الصحيين في البحرين. وقد تم مؤخرا تعيين مجلس ادارة الهيئة وتسمية رئيسه، حيث يتطلب من مجلس الادرة جهدا مكثفا في تشغيل الهيئة بكامل طاقتها.

بجانب انتقال مسئولية منح التراخيص ومراقبة الادوية من وزارة الصحة الى الهيئة، فإن بقية الادارات مطالبة ايضا بتقديم الدعم لها، مثل إدارة المعلومات الصحية، وإدارة المواد، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة الهندسة، وإدارة الاجهزة الطبية.

ان التفاعل بين الهيئة ووزارة الصحة لن يقتصر على التأسيس والمرحلة الانتقالية. وحين تعمل الهيئة بكامل طاقتها سيكون من حق وزير الصحة طلب تقديم تقارير دورية للتقدم المحرز في مجال عملها وكذلك طلب التعليق على السياسات التطويرية لتحسين.

وفي المرحلة الانتقالية في تطوير هذه الهيئة الهامة سيتطلب بذل جهود منسقة بينها

وبين وزارة الصحة. و تتعهد الوزارة بتوفير الدعم المطلوب خلال مرحلة التأسيس، وضمان الانتقال السلس لمسئوليات معينة من وزارة الصحة للهيئة والمساعدة في حل صعوبات التوظيف التي قد تنشأ لاحقا.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

• دعم الهيئة من خلال تقديم الخبرة الفنية والموارد البشرية حتى يتم التشغيل الكامل في عام ٢٠١٢

٧.٥ إقامة الشراكة مع القطاع الخاص

تلبية للطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحية و تخفيف العبء المالي على الحكومة و تفعيل دور وزارة الصحة كصانع للسياسات، والابتعاد عن احتكار تقديم الخدمات و توسيع نطاق الاختيار للمريض: ستعمل الوزارة على إقامة شراكات مع القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في الخدمات الصحية مع مراعاة الإمتثال لمعايير الجودة.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- تحديد المجالات المطلوب فيها التعاون والشراكة مع القطاع الخاص بحلول عام ٢٠١٢
- بدء أعمال التنفيذ وفقا للخطة المتفق عليها على مدى السنوات الأربع التالية

سادساً: استدامة الخدمات الصحية

٦
الهدف الاستراتيجي

إن ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية في البحرين ، كما هو الحال في معظم البلدان ، يشكل تحدٍ لإستدامة الخدمات في المستقبل وعبئاً متزايداً على الحكومة. ولمواصلة تقديم خدماتٍ عالية الجودة يتطلب هذا الأمر مراجعة واسعة النطاق لإيجاد مجموعة واسعة من خيارات التمويل طويل الأجل ، والنظر في أفضل المصادر لتوفير الخدمات و تحسين الإدارة ونظم التخطيط اللازمة لضمان القيام بعمليات شراء فعالة للخدمات من حيث التكلفة و كذلك استمرار توافر المرافق والأجهزة و المعدات ذات الجودة العالية.

٦.١ تطوير وتبني نموذج جديد لتمويل الرعاية الصحية

تزداد تكاليف خدمات الرعاية الصحية متزامنة مع التغيير الديموغرافي للسكان، وزيادة توقعات المرضى والتقنيات والعقاقير الجديدة و المبتكرة ، وتزايد حالات الأمراض غير المعدية. إضافة للنقص العالمي في الكوادر الصحية المتخصصة مما يساهم في زيادة الإنفاق العام على الرعاية الصحية بمعدل يفوق معدلات الزيادة في معظم العوائد الحكومية الأخرى.

ولمواجهة تحديات ارتفاع التكاليف تحتاج مملكة البحرين لتنويع مصادر التمويل وعليه ستقوم وزارة الصحة بتحليل الخيارات والسياسات المتاحة لمواجهة مثل هذه التحديات. و بناءً على هذا التحليل، ستقوم الوزارة بالتشاور مع الأطراف الرئيسية المعنية، لوضع وتنفيذ نموذج جديد لتمويل الرعاية الصحية يكون مجدياً وقابلاً للاستدامة على المدى الطويل.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- إجراء دراسة لتقييم خيارات التمويل الاستراتيجي، بحلول عام ٢٠١٣
- ضمان التنفيذ الفعال للخيار المحدد، بحلول عام ٢٠١٤
- تطبيق التأمين الصحي على الأجانب بحلول عام ٢٠١٤

٢.٦ تحسين استخدام الموارد المالية وإدارة التكاليف في وزارة الصحة

لضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية المتاحة: ستقوم وزارة الصحة باعتماد برامج معززة تشمل إدخال آليات محسنة لنظام الفوترة، وتحسين أنظمة التخزين وغيرها من مبادرات إدارة التكاليف و ذلك بوضع مدونة موحدة و نظام لأسعار الخدمات الطبية لتسهيل التدقيق الداخلي و الاستثمار في القوى العاملة.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- إنشاء بنية أساسية لتنفيذ نظام فوترة جديد، بحلول عام ٢٠١١
- تنفيذ نظم معلومات صحية متكامل لتمكين تتبع النواتج والمدخلات والمخرجات (بما في ذلك نظام المجموعات المترابطة التشخيصية "DRG")، بحلول عام ٢٠١٢

٣.٦ رفع مستوى قدرات الموارد البشرية في وزارة الصحة

حددت وزارة الصحة حجم النقص في الكوادر الصحية المتخصصة والمؤهلة في البحرين، حيث يشكل هذا النقص عائقا أمام استدامة خدمات الرعاية الصحية، وعليه ستقوم الوزارة بتطوير وتنفيذ خطة لمواجهة هذا التحدي. وكجزء من هذه الخطة، ستقوم الوزارة باعتماد آليات للاحتفاظ بالكوادر الصحية المتخصصة والموهوبة من خلال إتاحة المزيد من الفرص للتطوير المهني، ولإدارة أداء الموظفين، مع الأخذ في الاعتبار إحداث تغييرات على أجور الموظفين لتلبية النقص في التوظيف.

و ستدعم وزارة الصحة أيضاً مؤسسات التعليم العالي بما في ذلك كلية العلوم الصحية لتصل إلى القدرة الكافية في إعداد الكوادر الصحية المتخصصة والمؤهلة لتلبية احتياجات البحرين. وتماشياً مع التوصيات الأخيرة لأجندة مملكة البحرين لتطوير التعليم العالي،ستدفع الوزارة باتجاه جعل كلية العلوم الصحية كلية جامعية لإجراء تغييرات في عملياتها لتمكينها من لعب دور أكبر في تطوير القوى العاملة في القطاع الصحي.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- تعزيز إمكانات كلية العلوم الصحية في تخريج عدد كاف من المتخصصين في الرعاية الصحية من خلال نقل تبعية كلية العلوم الصحية إلى جامعة البحرين وتحويلها لكلية جامعية بحلول عام ٢٠١٣

- زيادة الوعي بالحاجة لتدريب المتخصصين في الرعاية الصحية مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي ووضع اتفاقات تعاونية مع هذه المؤسسات لضمان الإمدادات من الفنيين المؤهلين تأهيلاً كافياً لتلبية احتياجات الوزارة.
- مراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة لتحسين الأداء واستقطاب المواهب ونشر سياسة إدارة و تدريب المواهب، بحلول عام ٢٠١٤
- وضع وتنفيذ نظام إدارة الأداء لموظفي وزارة الصحة والتي ترتبط مع التدريب بحلول عام ٢٠١٢

٤.٦ تحسين نظم الشراء وإدارة الموارد في وزارة الصحة

تستهلك المشتريات الصحية سواء من الأدوية أو المعدات أو التكنولوجيا نفقات كبيرة ولزيادة فرص التوفير تسعى الوزارة بإدخال برامج جديدة تستهدف زيادة فعالية وكفاءة وشفافية نظم الشراء و توجيه بعض النفقات إلى الاحتياجات ذات الأولوية.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- وضع سياسة لإدارة المشتريات والمخزون الذي يغطي مستودع استراتيجي جديد، بحلول عام ٢٠١٣
- تنفيذ نظام إدارة المستودعات (WMS).
- تحسين وسائل النقل للمواد المخزنة.

٥.٦ صيانة وتطوير البنية التحتية لوزارة الصحة

بالرغم من أن الدور الرئيسي لوزارة الصحة سيكون في وضع السياسات و الأنظمة الصحية إلا أنها ستستمر في تطوير المرافق للرعاية الصحية لتحسين رعاية و ضمان سلامة المرضى، وبيئة العمل للموظفين. وسيشمل هذا، تجديد وإصلاح وصيانة البنية التحتية في المراكز الصحية وفي مجمع السلمانية الطبي وغيرها من المرافق الصحية بالوزارة.

الإجراءات المطلوبة من أجل التحسين:

- تطوير الخدمات الهندسية وتحسين النظام الاحتياطي لتوليد الطاقة الكهربائية للمستشفيات والمراكز الصحية، بحلول عام ٢٠١٢
- تطوير جرد المعدات الطبية وتطبيق نظام صيانة الحاسوب، بحلول عام ٢٠١٢
- تطوير النظام الاحتياطي لتوليد الطاقة الكهربائية في المرافق الأولية والثانوية، بحلول عام ٢٠١٢
- تنفيذ خطة ترميم المستشفيات والمراكز الصحية، بحلول عام ٢٠١٢

تنفيذ جدول الأعمال

الهدف الاستراتيجي	المبادرة	الجدول الزمني	المسئول عن المبادرة
أولاً: الحفاظ على صحة السكان من خلال تعزيز الصحة والوقاية	١.١. تعزيز نظام الرعاية الصحية الأولية من خلال الكشف المبكر والوقاية • تعزيز التنسيق في الخدمات. إنشاء و تشغيل عيادات الفحص الدوري و الأصحاء في كل محافظة • رفع مستوى الوعي للسكان. حصول ٣٠٪ من النساء المسجلين فوق سن الأربعين على الفحص الدوري لسرطان الثدي و عنق الرحم • تشغيل ١٠ عيادات متخصصة للأمراض غير المعدية في الرعاية الصحية الأولية	٢٠١١ – ٢٠١٦	الوكيل المساعد للرعاية الأولية والصحة العامة
	١.٢. إعداد وتعزيز السياسات والخطط الوطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها • وضع و تعزيز سياسات وطنية و خطط للوقاية و السيطرة على الأمراض غير المعدية • تنفيذ إطار السياسة الوطنية للوقاية والسيطرة على الأمراض غير المعدية • تأسيس لجنة للأمراض غير المعدية لتنسيق و رصد الأنشطة و البرامج المتعلقة. • تطوير وبدء تنفيذ سياسات وضع العلامات الغذائية والتغذية	٢٠١١ – ٢٠١٤	
	١.٣ تشجيع أنماط الحياة الصحية للتقليل من الأمراض غير المعدية • وضع خطة عمل وطنية لتشجيع أنماط الحياة الصحية، التي تشمل عددا من البرامج، بما في ذلك الأطر الزمنية ومؤشرات الأداء الرئيسية	٢٠١١ – ٢٠١٦	

الهدف الاستراتيجي	المبادرة	الجدول الزمني	المسئول عن المبادرة
	• إدخال برامج/مبادرات لمكافحة التدخين بالتنسيق مع جميع القطاعات لتحقيق هدف خفض معدلات انتشار التدخين بين البالغين من ٢٠٪ إلى ١٧٪ • إدخال برامج /مبادرات لتعزيز النشاط البدني بالتنسيق مع جميع القطاعات لتحقيق هدف خفض معدلات انتشار السمنة من٣٦ ٪ الى ٣٣ ٪ • ادخال برامج تحسين الصحة و اتباع نظام غذائي صحي / بالتعاون والتنسيق مع جميع القطاعات من أجل زيادة النسبة المئوية من السكان المستهلكين للفواكه والخضروات أكثر من مرة في اليوم من النسبة الحالية ٥٠ ٪ إلى ٥٣ ٪ • توسيع ١٨ برنامج تعزيز خدمات طب الأسنان في خمسة مراكز صحية لتغطية ٣٠ ٪ من الفئة المستهدفة- مواصلة تقوية برامج تعزيز الصحة في المدارس وأماكن العمل		
	١.٤ تعزيز الحماية ضد الأمراض المعدية والأمراض الناشئة حديثاً • الاستمرار في الوقاية من الأمراض المعدية من خلال الحفاظ على معدل تلقيح ٩٩٪ من الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن خمس سنوات • تعزيز نظام رصد الأمراض المعدية. وسيوفر النظام تقارير متسقة، وتسهيل جمع المعلومات وإتاحة الفرصة لتحليل البيانات • تحديد مجالات التركيز ذات الأولوية التي يتعين معالجتها، على أساس مجموعة من معايير التقييم المتفق عليها في مجال الأمراض السارية، وإعداد خطة عمل	٢٠١١ – ٢٠١٤	

الهدف الاستراتيجي	المبادرة	الجدول الزمني	المسئول عن المبادرة
	لمعالجة المجالات ذات الأولوية • تنفيذ خطط الكوارث والطوارئ وضمان التنسيق بين أصحاب المصلحة وإدارة فعالة للأزمة • تطوير وتحسين خدمات المختبرات القائمة • تعزيز رصد وتنفيذ القواعد الدولية للصحة العامة		
ثانياً: تكامل الخدمات في النظام الصحي	٢.١ تكامل الخدمات في وزارة الصحة • تطوير وبدء تنفيذ إستراتيجية لدمج خدمات وزارة الصحة، وتتضمن كل واحدة من المسائل التي هي قيد ٢.١	٢٠١١	الوكيل
	٢.٢ تكامل الخدمات بين وزارة الصحة والمؤسسات الحكومية الأخرى • تطوير وبدء تنفيذ استراتيجية لدمج وزارة الصحة وغيرها من خدمات الرعاية الصحية الحكومية، وتتضمن كل واحدة من المسائل التي هي قيد ٢.٢	٢٠١١	جميع الوكلاء المساعدين
ثالثاً: الجودة أولاً	٣.١ ضمان التزام وزارة الصحة بمتطلبات الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية NRHA • بناء قدرات وزارة الصحة لضمان الامتثال لتلبية متطلبات NRHA	٢٠١٢	مكتب الوزير

الهدف الاستراتيجي	المبادرة	الجدول الزمني	المسئول عن المبادرة
	٣.٢ مواصلة اعتماد مرافق وزارة الصحة ذات الصلة. • تأخذ وزارة الصحة كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الاعتماد السابقة للحفاظ على اعتماد منشآتها بعد زيارة ٢٠١١ و المضي قدما.	٢٠١١	
	٣.٣. زيادة سلامة المرضى في مختلف مرافق وزارة الصحة • وضع ومراجعة وتحديث الدلائل الإرشادية السريرية وغير السريرية المستندة للبراهين العلمية في مختلف جوانب الرعاية الصحية للمرضى. • تصميم وتنفيذ البروتوكولات لسلامة المرضى	٢٠١١ – ٢٠١٢	
	٣.٤ تعزيز ثقافة ضمان الجودة في مختلف مرافق وزارة الصحة • تعزيز برنامج مكافحة العدوى و ذلك بتطوير آلية الضبط و التبليغ عن الحوادث والحوادث الجانبية. • وضع وتنفيذ إطار جديد لضمان الجودة لإدارات و أقسام وزارة الصحة والقطاعات لضمان فعالية وكفاءة الخدمات	٢٠١٢	
رابعاً: وصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية	٤.١. تحسين فرص الوصول إلى مرافق وزارة الصحة للرعاية الصحية الأولية • اتخاذ خطوات للحد من الاكتظاظ السكاني في طلب الخدمات الصحية من خلال بناء عدد من المراكز الصحية الجديدة وتشغيل ثلاثة مراكز جديدة	٢٠١١ – ٢٠١٦	الوكيل المساعد للرعاية الأولية والصحة العامة

الهدف الاستراتيجي	المبادرة	الجدول الزمني	المسئول عن المبادرة
	• فتح ٥ عيادات إضافية تخصصية للتقليل من مرات الإحالة إلى مجمع السلمانية الطبي • تشغيل مركزين صحيين إضافيين لمدة ٢٤ ساعة		
	٤.٢ تحسين فرص الوصول إلى مرافق وزارة الصحة في مجال الرعاية الصحية الثانوية والثالثية • زيادة الخدمات المتنقلة بنسبة ٢٥٪، من خلال زيادة عدد السيارات المتاحة، والموظفين، وبحلول عام ٢٠١١ • تقليل زمن الاستجابة لطلب سيارة الإسعاف من ١٣ دقيقة إلى ١٠ دقائق بحلول عام ٢٠١١ • وفقاً للتحسينات التي أدخلت في عام ٢٠٠٥، والحفاظ على انخفاض قوائم الانتظار لخدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية في مرافق وزارة الصحة، بما في ذلك العلاج الصحي غير الطارئ للعمليات الجراحية العامة و السرطانية و جراحة العيون و العظام و الفحوص الإشعاعية لأمراض القلب	٢٠١١	الوكيل المساعد للمستشفيات
خامساً: تعزيز دور وزارة الصحة في وضع السياسات والحوكمة	٥.١. تعزيز دور وزارة الصحة في وضع السياسات. • تحسين البنية التحتية لتعزيز قدرات وزارة الصحة في وضع السياسات الصحية ، بما في ذلك تطوير الهياكل والإجراءات والنظم والموارد البشرية • صياغة رؤية واضحة لمستقبل دور وزارة الصحة، وتحديد الفجوات في السياسات الصحية، ونشر وثيقة السياسة الوطنية للصحة	٢٠١٢	الوكيل المساعد للتدريب والتخطيط

الهدف الاستراتيجي	المبادرة	الجدول الزمني	المسئول عن المبادرة
	٥.٢. توافق الحوكمة في مجمع السلمانية الطبي مع أفضل الممارسات الدولية • وضع وتنفيذ خطة انتقالية لضمان توافق حوكمة SMC مع أفضل الممارسات الدولية • تأكد من أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي SMC • الاتفاق على مؤشرات الأداء بين وزارة الصحة ومجلس إدارة SMC	٢٠١٢	الوكيل المساعد للمستشفيات
	٥.٣ توافق الحوكمة في المستشفيات والوحدات الأخرى مع أفضل الممارسات الدولية • وضع الإطار القانوني والحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ الترتيبات الإدارية الجديدة • التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يتم تعيينهم، ووضع الأدوار و مؤشرات الأداء المتفق عليها بين وزارة الصحة والمجلس.	٢٠١١ – ٢٠١٢	الوكيل المساعد للمستشفيات
	٥.٤ ضمان اتخاذ القرارات القائمة على المعرفة في وزارة الصحة • إنشاء وحدة للبحوث الصحية في إدارة التخطيط الصحي في الوزارة • إجراء تقييم رسمي لتحديد الاحتياجات الصحية للسكان على أساس منتظم	٢٠١١ – ٢٠١٢	الوكيل المساعد للتدريب والتخطيط

الهدف الاستراتيجي	المبادرة	الجدول الزمني	المسئول عن المبادرة
	٥.٥ تحسين جمع واستخدام المعلومات الصحية في أنحاء وزارة الصحة • تحديد مجال متطلبات البنية التحتية لنظام معلومات شامل وتعزيزه وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية الرئيسية والبدء في تنفيذ أعماله الجديدة	٢٠١١	الوكيل المساعد للتدريب والتخطيط
	٥.٦ دعم تشغيل الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية • دعم NHRA الهيئة الوطنية لتنظيم المهن الصحية من خلال توفير الخبرات والموارد البشرية إلى أن تستطيع أن تعمل بكامل طاقتها	٢٠١٢	الوكيل
	٥.٧ إقامة شراكات مع القطاع الخاص • تحديد المجالات المطلوب فيها التعاون والشراكة مع القطاع الخاص بحلول عام ٢٠١١ • بدأ أعمال التنفيذ وفقاً للخطة المتفق عليها على مدى السنوات الأربع التالية	٢٠١١ – ٢٠١٤	كل الوكلاء المساعدين
سادساً: استدامة الخدمات الصحية	٦.١ تطوير وتبني نموذج جديد لتمويل الرعاية الصحية • إجراء دراسة لتقييم خيارات التمويل الاستراتيجي • ضمان التنفيذ الفعال للخيار المحدد	٢٠١١	الوكيل المساعد لشؤون الموارد المالية والفنية

الهدف الاستراتيجي	المبادرة	الجدول الزمني	المسئول عن المبادرة
	٦.٢ تحسين استخدام الموارد المالية وإدارة التكاليف في وزارة الصحة • إنشاء بنية أساسية لتنفيذ نظام فوترة جديد • تنفيذ نظم معلومات صحية متكامل لتمكين تتبع النواتج والمدخلات والمخرجات (بما في ذلك نظام DRG)	٢٠١١ – ٢٠١٢	الوكيل المساعد لشؤون الموارد المالية والفنية
	٦.٣ رفع مستوى قدرات الموارد البشرية في وزارة الصحة • تعزيز إمكانات كلية العلوم الصحية في تخريج عدد كاف من المتخصصين في الرعاية الصحية من خلال استقلالية الكلية • زيادة الوعي بالحاجة لتدريب المتخصصين في الرعاية الصحية مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي ووضع اتفاقات تعاونية مع هذه المؤسسات لضمان الإمدادات من الفنيين المؤهلين تأهيلاً كافياً لتلبية احتياجات الوزارة • مراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة لتحسين الأداء واستقطاب المواهب ونشر سياسة إدارة و تدريب المواهب • وضع وتنفيذ نظام إدارة الأداء لموظفي وزارة الصحة والتي ترتبط مع التدريب	٢٠١١ – ٢٠١٢	الوكيل المساعد للموارد البشرية والخدمات،

الهدف الاستراتيجي	المبادرة	الجدول الزمني	المسئول عن المبادرة
	٦.٤ تحسين نظم الشراء وإدارة الموارد في وزارة الصحة • وضع سياسة لإدارة المشتريات والمخزون الذي يغطي مستودع استراتيجي جديد • تنفيذ نظام إدارة المستودعات (WMS) • تحسين وسائل النقل للمواد المخزنة	٢٠١١ – ٢٠١٢	الوكيل المساعد للموارد البشرية والخدمات،
	٦.٥ صيانة وتطوير البنية التحتية لوزارة الصحة • تطوير الخدمات الهندسية وتحسين طاقة الطوارئ في المستشفيات والمراكز الصحية • تطوير جرد المعدات الطبية وتطبيق نظام صيانة الحاسوب • تطوير نظام طاقة الطوارئ في المرافق الأولية والثانوية • تنفيذ خطة ترميم المستشفيات والمراكز الصحية	٢٠١٢	الوكيل المساعد لشؤون الموارد المالية والفنية

لمزيد من المعلومات:
وزارة الصحة، إدارة التخطيط الصحي
الوكيل المساعد للتدريب والتخطيط
هاتف ٥٧٥٢٨٦٢٧٣ ٩٧٣+ فاكس ٨٦٦٠٨٧٢٨٦٦٠٨ ٩٧٣+ ص.ب. ١٢
www.moh.gov.bh
autp@health.gov.bh